الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الإثنين
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيسة: السيدة إسبينوسا (المكسيك)

ثم: السيد تسيما (اثيوبيا)
(نائب الرئيسة)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)*

* بندان قررت اللجنة بحثهما معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.15
17 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) ((A/51/3 (Parts I and II و A/51/38 و 90 و 180 و 210 و 277 و Corr.1 و 304 و Corr.1 و 309 و 325 و 391 و A/50/509 و Add.1)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/51/90 و 210 و 322)

١ - الرئيسة: وجهت انتباه اللجنة الى تقرير يتضمن معلومات أساسية أصدرته وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "النهوض بالمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة وفي برامجها: ماذا يحدث بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؟" (A/50/509 و Add.1).

٢ - السيدة رسل (بربادوس): قالت إن حكومتها ملتزمة التزاما عميقا بمساواة المرأة. فقد اشترك مكتب بربادوس لشؤون المرأة بهمة منذ انعقاد مؤتمر بيجين مع الوزارات، والمؤسسات الرئيسية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ الأجزاء ذات الصلة من خطة العمل الاستراتيجية الوطنية، وفرع السياسات العامة والمبادرات المعني بدعم الحياة الأسرية ومركز المرأة. وأضافت أن المكتب بدأ أيضا عملية تحديث بيان السياسة الوطنية بشأن المرأة، الذي يتضمن السياسات الحكومية لكفالة مساواة المرأة في جميع مجالات الحياة في بربادوس. ويعكف المكتب، في معرض جهوده من أجل تنفيذ توصيات المؤتمرات الإنمائية الأخيرة للأمم المتحدة، على العمل مع جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة في تنسيق خطة عمل وطنية يكون فيها الوعي بقضية الفوارق بين الجنسين المحور الذي تدور حوله جميع المكونات. وأعربت في هذا الصدد عن تقديرها لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على ما يقدمه من إرشادات وتوجيهات.

٣ - وواصلت قائلة إن بربادوس في تنفيذها لبرامجها المتعلقة بالمرأة ستضع نصب أعينها بصفة خاصة الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في التنمية المستدامة. وأضافت أنها تضم صوتها الى أصوات الوفود الأخرى في التأكيد على أهمية المرأة في إنتاج الأغذية وفي قطاع التعليم، ونوهت بالدور المفيد الذي تلعبه منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو في هذين المجالين. وقالت إن بربادوس تؤيد أيضا الآراء التي طرحت في وقت سابق من العام داخل لجنة مركز المرأة عن الحاجة الى القضاء على الفقر ومكافحة تأنيث الفقر.

٤ - وتابعت قائلة إن بلدها يعمل بشكل وثيق على الصعيد دون الإقليمي في برامج الجماعة الكاريبية من أجل النهوض بالمرأة. وقد أيدت بربادوس بقوة في أحد الاجتماعات الأخيرة توصية بإعداد ملف إعلامي لدعم التوعية بقضية الفوارق بين الجنسين، مما سيكون له عظيم الفائدة للوزارات الجديدة ورؤساء الإدارات والعاملين ممن يتناولون شؤون المرأة. فتوفير هذه المعلومات وتقييم الوعي بوضع الجنسين أمران حيويان لضمان استمرار العمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

٥ - وأضافت أن مكتب شؤون المرأة، بالتعاون مع وزارة العمل ووزارة الخارجية، شارك مشاركة نشطة في وضع خطة العمل الإقليمية للجماعة الكاريبية، التي تشكل متابعة هامة لمؤتمر بيجين والتي ستنتهي عملية وضعها في وقت لاحق من هذا الشهر. وتابعت قائلة إن المنظمات غير الحكومية في بربادوس والمنطقة كان لها تقليديا دور حيوي في الحركة النسائية، وأن رابطة المرأة الكاريبية عقدت في بربادوس مؤتمرا في نيسان/أبريل ١٩٩٦، في سلسلة المؤتمرات التي تعقدها مرتين في السنة، رسمت خلاله خطة إقليمية لعمل المنظمات النسائية غير الحكومية. واستطردت قائلة إن عددا من البرلمانيين البارزين، والدعاة النشطين لحقوق المرأة، والمنظمات غير الحكومية اشتركوا مؤخرا في اجتماع عام ببربادوس كان التركيز فيه على قضايا الفقر وتقدير المرأة لذاتها والعنف الموجه ضد المرأة. وقد أشاد مكتب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في بربادوس في الآونة الأخيرة بالتقدم الذي أحرزه البلد في إصدار التشريعات المتصلة بتحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة. واعتبر قانون الأسرة وقانون العنف العائلي خطوة هامة في سبيل حماية حقوق المرأة، فمن شأنهما جنبا الى جنب مع السياسات المتصلة بالنهوض بالمساواة وبالتعليم أن يمهدا الطريق أمام المرأة لتحقيق المزيد من التقدم في جميع قطاعات المجتمع.

٦ - وذكرت أن بلدها يثني على العمل الذي أنجزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويشعر بالامتنان خاصة نحو مكتبه في بربادوس، الذي قدم توجيهات نافعة ومساعدات تقنية للحركة النسائية، لا سيما في البرامج الرامية الى تعزيز التوعية بقضية الفوارق بين الجنسين والاستراتيجيات التي تكفل تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا. وأعربت أيضا عن تأييد حكومة بلدها للعمل الرائع الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العمل على النهوض بالمرأة، وأبرزت الحاجة لضمان الموارد الكافية لشعبة النهوض بالمرأة لكي تتمكن من تنفيذ منهاج عمل بيجين على نحو فعال. واختتمت بقولها إن الحاجة الى العمل الدائب من جانب الأمم المتحدة في الكفاح من أجل تحقيق المساواة للمرأة أكبر منها في أي وقت مضى نظرا للآثار السيئة التي يمكن أن تنجم عن الاتجاهات العالمية مثل تحرير التجارة والتغير التكنولوجي السريع.

٧ - السيد كمبرغ (الدانمرك): قال إن بلده يولي أعلى درجات الأهمية لتنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر بيجين تنفيذا كاملا. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٦ تقدمت حكومته للبرلمان بخطة عمل من أجل المتابعة الوطنية والدولية لمنهاج العمل. وتركز الخطة على إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في صلب جميع السياسات والخطط. وكمشروع رائد سيجري تقييم جميع مشاريع القوانين التي تدخل في نطاق اختصاص وزارة العمل من منظور القضايا المتعلقة بنوع الجنس، ثم يدرج التقييم في التعليقات على مشاريع القوانين التي تعرض على البرلمان. وأضاف أن التجربة ستحدد ما إذا كان ينبغي تطبيق هذا النوع من التقييم لأثر نوع الجنس على مجالات أخرى. وسوف تقدم سلطات البلديات والمقاطعات تقارير كل عامين على الأقل عن حالة المساواة بين مستخدميها. ويتعين على مؤسسات الحكومة المركزية إتمام صياغة خطط العمل المتصلة بتحقيق المساواة بحلول نهاية عام ١٩٩٦. وذكر أن نظام التعليم في الدانمرك يسعى جاهدا لكفالة تكافؤ الفرص للبنات والبنين على حد سواء. وسوف يلقى مفهوم المساواة بين الجنسين المزيد من التعزيز في التشريعات والمناهج المدرسية ذات الصلة، وفي مراكز التدريب والجامعات.

٨ - ومضى يقول إنه قد تم، من أجل إزالة الفصل بين الجنسين في سوق العمل، إدراج برامج تدريبية ومقررات مهنية أولية للنساء في المجالات التي يهيمن عليها الذكور تقليديا، وللرجال في المجالات التي تهيمن عليها الإناث تقليديا. وتابع قائلا إن تعزيز العلاقة بين الحياة الأسرية والحياة العملية من أهم الطرق لتعزيز تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. ومن ثم، شنت حملة جديدة لترغيب الرجال في برامج الإجازات لأجل رعاية الأطفال. وتسعى الحكومة جاهدة لتغيير مواقف أرباب العمل والمستخدمين من خلال حملات تفسر أحكام القانون التي تهم الأسر التي لديها أطفال.

٩ - واستطرد قائلا إن حكومته منعا للتمييز المزدوج ضد المرأة الأجنبية والمرأة المنتمية للأقليات الإثنية، تتصدى للمشاكل المتعلقة بالمركز القانوني لهؤلاء النساء وإدماجهن في المجتمع الدانمركي. وتتناول خطة العمل أيضا السياسة الدانمركية للتعاون الإنمائي، وتؤكد الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر القائم على نوع الجنس، مركزة الاهتمام على الأدوار والاحتياجات المختلفة لكل من الرجل والمرأة. وسوف تدمج التوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين في تعاون الدانمرك الإنمائي عن طريق السعي إلى غرس الاحترام لحقوق الإنسان من خلال الدخول في حوار سياسي مع البلدان المستفيدة، ومن خلال مشاريع محددة. وسوف يتم التأكيد بصورة زائدة على إدراج حقوق الإنسان للمرأة في هذا الحوار، مع التركيز على التساوي في الحقوق وعدم التمييز، من خلال التصديق، في جملة أمور أخرى، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها.

١٠ - وتطرق إلى مسألة العنف الموجه ضد المرأة فقال إن الحكومة الدانمركية أولت اهتماما محددا على ختان الإناث واستضافت حلقة دراسية دولية حول هذه المسألة في عام ١٩٩٥. ونتيجة لهذه الحلقة وضعت مبادئ توجيهية لمنع الختان من خلال المساعدة الإنمائية وتم نشرها. وأضاف أن مجلس المساواة واللجنة المعنية بالشؤون الدولية للمساواة سيرصدان تنفيذ الدانمرك لالتزامات بيجين عن كثب، وأن الحكومة ستقدم تقريرا مرحليا إضافيا عن هذه المسألة إلى البرلمان خلال العامين القادمين.

١١ - السيد يوسف (سنغافورة): قال إن على سنغافورة، باعتبارها بلدا صغيرا بدون موارد طبيعية، أن تنفذ إلى الشبكة الاقتصادية العالمية وأن تنمي مواردها البشرية إلى أقصى حد لها. وبالتالي، فإنه لا يمكن تعزيز الرفاه الكامل للمجتمع بأسره إلا بتنمية الإمكانات الكاملة للمرأة. وأضاف أن عولمة التجارة والمالية قد جلبت الاستثمار الأجنبي المباشر، ووسعت نطاق فرص العمل، ومكنت المرأة بذلك من الالتحاق بقوة العمل وتولي مناصب صنع القرار. ويكمن التحدي في اقتناص الفرص لزيادة الدخل والعمالة تعزيزا للتنمية العادلة والمساواة بين الجنسين.

١٢ - وأردف يقول إن حكومته ملتزمة بتحقيق أقصى درجات التنمية لجميع المواطنين من أجل تمكينهم. وتتمتع المرأة في سنغافورة بالمساواة في فرص الوصول إلى خدمات التعليم والتدريب والرعاية الصحية. وتنادي الحكومة بسياسة قائمة على تكافؤ فرص العمل لكل من الرجل والمرأة في جميع القطاعات استنادا إلى مبدأ الديمقراطية. وأضاف أن التعليم من أهم الوسائل لتزويد المرأة بالمعرفة والمهارات والثقة بالنفس

الضرورية للمشاركة على نحو كامل في عملية التنمية. وقد كفلت سياسة تكافؤ الفرص وجود تساو تقريبا في عدد الذكور والإناث المسجلين بالمدارس. وحتى في مؤسسات التعليم العالي فإن ٤٣ في المائة من الطلاب إناث، ويلتحق مزيد من الطالبات بالتخصصات التي كان الرجال يهيمنون عليها. وتمثل المرأة نحو ٤٠ في المائة من قوة العمل في سنغافورة. وقد طبقت الحكومة خططا وتدابير متنوعة لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد، بما في ذلك مرافق لرعاية الأطفال، وبرامج إعانات، وإعفاءات ضريبية، وبرامج خاصة موجهة للأم العاملة. وقال إن المرأة في سنغافورة لديها إمكانية للاستفادة من برامج التغذية والتعليم والبرامج الصحية على قدم المساواة، وإن انخفاض معدلات وفيات الرضع والأمهات في البلد ناتج عن ازدياد مخصصات الميزانية للرعاية الصحية الأولية وللجوانب الوقائية من الصحة الإنجابية. وتوجد أيضا برامج مجتمعية لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة المسنة. ويوفر ميثاق المرأة، وهو تشريع بارز صدر في عام ١٩٦١، أساسا قانونيا شاملا لحماية حقوق المرأة والفتاة في مجالات تتراوح ما بين العنف العائلي، والجرائم الجنسية والبدنية المرتكبة ضد المرأة، واستغلال المرأة والفتاة، والمساواة بين الأزواج والزوجات. واختتم كلامه قائلا إن سنغافورة عاقدة العزم على إنجاز مزيد من التقدم في جهودها من أجل كفالة المساواة بين الجنسين.

١٣ - السيدة بهرماني (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن تمتع المرأة بجميع حقوق الإنسان من الشروط المسبقة الأساسية لتنمية المجتمع، وإن النهوض بالمرأة ينبغي العمل على تحقيقه على ثلاثة أصعدة متكاملة: الأسرة والمجتمع والدولة. وثمة حاجة لكفالة الاحترام للقيم الأخلاقية والثقافية والدينية لكل بلد، بما في ذلك احترام الأسرة، التي تعد اللبنة الأساسية في بناء المجتمع. وأضافت أنها تشعر، باعتبارها امرأة مسلمة، بمسؤوليتها في الرد على من يزعمون أن الديانات القائمة على الوحي الإلهي، والإسلام بصفة خاصة، لا مكانة فيها للمرأة، فهذا القول عار من الصحة، إذ اعترف الإسلام للمرأة بالمكانة العالية والمساواة الإنسانية قبل أربعة عشر قرنا، حين لم يكن للمرأة في العالم مركز اجتماعي ولا إنساني. وعلى أساس تلك الفكرة فإنه يشجع المرأة على المشاركة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

١٤ - وأضافت أن بلدها قد سعى جاهدا منذ انتصار الثورة الإسلامية لتحسين مركز المرأة في جميع المجالات. فالمرأة تشارك بقوة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى دورها في العائلة، فهي تخدم كعضو في البرلمان ومستشارة ووكيلة وزارة لرئيس الجمهورية والوزراء. وأضافت أن مجلس المرأة، وهو هيئة تضع السياسات المتعلقة بقضايا المرأة، قد أنشئ بغية تعزيز مركز المرأة.

١٥ - وذكرت أن المرأة تعمل بنشاط في الفنون والأنشطة الثقافية والصحافة وصناعة السينما ووسائط الإعلام الجماهيري والتعليم العالي. وقد اتسع نطاق الخدمات الصحية كثيرا، مما أدى إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع للمرأة إلى ٦٥ عاما، وانخفاض معدل الوفيات المرتبطة بالولادة إلى ٤٥ من كل ٠٠٠ ١٠٠ حالة. وأضافت أن القانون المدني والنظام الإداري هما الآن قيد المراجعة في سبيل تهيئة بيئة تؤدي بدرجة أكبر إلى تمكين المرأة، وأن جمهورية إيران الإسلامية في تنفيذها لمنهاج عمل بيجين قد شرعت في برامج شاملة لتعزيز حقوق المرأة وتوسعة آفاق الفرص أمامها. ذلك أن تمكين المرأة على الصعيد الوطني والإقليمي

والعالمي يحتاج إلى نهج متعدد الأبعاد في الميادين الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ومن المشاكل التي تواجهها المرأة التي تجاهد من أجل تمكين نفسها أن البعض يحاولون أن يفرضوا على غيرهم ايديولوجيات معينة خالية من الروحانية ومجافية للطبيعة البشرية، مقوضين بذلك دعائم التنوع الثقافي القائم بين البشر. وأضافت أن هناك حاجة لخلق رؤية للمستقبل وللعمل على بناء بيئة أكثر مساندة لإعمال حقوق المرأة وإيجاد عالم تتمتع فيه المرأة بتكافؤ إمكانيات الحصول على أعلى الفرص السياسية والاقتصادية.

١٦ - السيدة كيدرون (إسرائيل): قالت إن وفدها يؤيد الرأي القائل بأن بندي جدول الأعمال قيد البحث ينبغي تناولهما معا في المستقبل. وأضافت أن بعض المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية ومكاتب مختلفة تابعة للحكومة الإسرائيلية قد عقدت خلال العام الماضي اجتماعات عديدة لإيصال رسالة بيجين إلى جماهير أكثر تنوعا. وأنشأت لجنة المنظمات النسائية أفرقة عاملة لتقييم الحالة في إسرائيل فيما يتعلق بالمرأة والفقر، والمرأة والصحة، والمرأة والبيئة. وسوف تقدم الأفرقة العاملة خلال الشهرين القادمين نتائج استقصاءاتها وتوصياتها فيما يتعلق بالخطوات الواجب اتخاذها في المستقبل في كل مجال من المجالات. وذكرت أنه ينبغي استخدام وسائط الإعلام في رفع درجة الوعي العام بحقوق المرأة وقضاياها. ومنذ مؤتمر بيجين أصبحت الصحف والتلفزيون والراديو في إسرائيل أكثر مشاركة في قضايا المرأة، وتلقى حالات العنف الموجه ضد المرأة تغطية واسعة. وظهور القيادات النسائية في ميادين السياسة والأعمال والخبيرات في مختلف الميادين ظهورا متكررا في وسائط الاعلام سيؤدي إلى خلق قدوة للفتيات.

١٧ - وأضافت أن معظم الاسرائيليات يؤدين الخدمة العسكرية ويشكلن جزءا من قوة العمل ويتمتعن بنظام متقدم لإجازات الأمومة والرعاية النهارية المعتدلة التكلفة. وذكرت أن التشريع الاسرائيلي الذي يشجع على المساواة بين الرجل والمرأة من أكثر التشريعات تقدما في العالم، وأن حكومتها، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية النسائية، ملتزمة تماما ببلوغ التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين. فاللجنة المعنية بمركز المرأة في البرلمان الاسرائيلي، على سبيل المثال، تلقى التعاون الكامل من جميع الأحزاب على اختلافها، وهي على اتصال دائم مع مختلف المنظمات غير الحكومية النسائية مع النساء اللائي يعملن في مجالات الدراسة الأكاديمية والمال والأعمال. وقد صارت قضايا المرأة منذ انشاء اللجنة في عام ١٩٩٢ تدرج في جدول أعمال البرلمان على نحو متزايد وتمخض ذلك عن تشريعات للعمل الايجابي، وعن الحملة التي شنها مؤخرا رئيس الوزراء بهدف القضاء على العنف العائلي.

١٨ - وأنهت كلامها بقولها إن اسرائيل لا تدخر وسعا في سبيل بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق المساواة الكاملة للمرأة في جميع مجالات الحياة، وتتقاسم خبرتها في هذا الشأن مع غيرها من البلدان من خلال برامج تدريب المرأة على طرق تحقيق المساواة وتحسين أحوال معيشتها.

١٩ - السيد أغري (غانا): قال إن التغيير مطلوب في كثير من القضايا التي تؤثر في حياة المرأة، بما في ذلك تأنيث الفقر، والتمييز، والمرض، والعادات والممارسات والمواقف المتأصلة، التي تكرس التفاوت،

والتبعية، والعنف والاستغلال الجنسي، والتهميش. وقد قام منهاج عمل بيجين بمحاولة جريئة للتصدي لهذه المشاكل جميعا وبيان استراتيجيات ومقاييس تحقيق أهداف معينة. وأضاف أن الحكومات تتحمل على الصعيد الوطني مسؤولية أولية عن تنفيذ منهاج العمل، وأن وفده يرحب بالخطط التي توضع لإقامة آليات وطنية على أرفع المستويات السياسية بغية النهوض بالمرأة، أو لتحسين فعالية تلك الآليات في حالة وجودها. وقد أحرز بلده تقدما في تنفيذ بعض الأهداف. فقد ترجم منهاج العمل مثلا الى اللغات المحلية الرئيسية لكفالة نشره على نطاق أوسع، وزادت حساسية المشتغلين بالقانون ووكالات إنفاذ القوانين لدى معالجتهم حالات العنف ضد المرأة، كما أنشئت لجان مراقبة لرصد هذا النوع من أعمال العنف، ويحلل السياسات والبرامج من المنظور المتعلق بنوع الجنس، بحيث أصبح زخم التغيير ظاهرا في كل مكان.

٢٠ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاقتصادية لافريقيا لها دور قيادي على الصعيد الإقليمي في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ منهاج العمل وتركيز الموارد البشرية والمالية على تعزيز دور المرأة في القيادة السياسية وتمكينها الاقتصادي ودعم حقوقها القانونية والإنسانية. وذكر أن وفده يقدر دور المنظمات غير الحكومية الهام في إعداد منهاج العمل وتنفيذه، والضغط الذي تستطيع أن تمارسه على الحكومات.

٢١ - وأردف قائلا إنه سيتعين على الأمم المتحدة اعتماد نهج متكامل لدمج منظور الجنس في صلب جميع سياساتها وبرامجها حتى تتولى دور القيادة المنتظر منها في تنفيذ نتائج المؤتمر ورصدها وتقييمها. وقد وضعت بعض المبادرات المشجعة موضع التنفيذ. وأضاف أن وفده يرى أن مفهوم "الدمج" يعني، ببساطة، اعتماد سياسات وبرامج مصممة ومقيمة من حيث المزايا التي توفرها للمرأة. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تكون مثالا يقتدى به عن طريق تحسين أحوال المرأة في الأمانة العامة على سبيل المثال. فبينما تحققت بعض المكاسب فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في توزيع الوظائف على جميع المستويات خلال الأعوام الأخيرة ما زالت النسبة المئوية للمرأة في الأدوار المتعلقة بوضع السياسات وصنع القرارات منخفضة جدا. لذلك فإن وفده يحث الأمين العام على المثابرة على التنفيذ الكامل لخطة العمل الاستراتيجية لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ رغم الأزمة المالية، كما يدعو الدول الأعضاء أيضا لمساعدة الأمانة في هذا المسعى.

٢٢ - وتابع كلامه قائلا إن وفده لاحظ باهتمام أن لجنة التنسيق الادارية قد كونت لجنة مشتركة بين الوكالات للمرأة والمساواة بين الجنسين، برئاسة المستشارة الخاصة للأمين العام بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس. ويرى وفده أن عمل اللجنة ينبغي أن يمتد الى أبعد من المقر فيشمل الأنشطة على الصعيد التنفيذي والميداني، كما ينبغي أن يتصدى للقضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في البلدان المتقدمة النمو فضلا عن البلدان النامية. ومن ثم فإنه يحث الأمين العام على إعادة النظر في تعيين المستشارة الخاصة على أساس العمل طول الوقت، بحيث تسند اليها مسؤوليات اشرافية عن عمل شعبة النهوض بالمرأة. وأشاد بالعمل الممتاز الذي تؤديه لجنة مركز المرأة. واستدرك قائلا إنه ينبغي من أجل التوصيل الى نتائج أن تتناسب الموارد المخصصة لدمج منظور نوع الجنس وللأنشطة الموجهة الى المرأة مع حجم البرامج والأهداف الرامية الى إفادة المرأة في جميع أنحاء العالم.

٢٣ - تولى الرئاسة السيد تسيما (إثيوبيا)، نائب الرئيسة.

٢٤ - السيد كامارا (سيراليون): قال إن الممارسات الثقافية - الاجتماعية والمعتقدات الدينية قد أوجدت تفاوتا بين الحقوق والفرص المتاحة لكل من الرجل والمرأة، لا سيما في البلدان النامية. ولذلك لا تشارك المرأة مشاركة كاملة في العملية الانمائية. واستدرك قائلا إنه من المعترف به اليوم على نطاق واسع أن تمكين المرأة عامل حاسم في القضاء على الفقر. ويجب أن يكون التعليم إحدى الأولويات، حيث أظهرت دراسات التنمية أن تعلم القراءة والكتابة يعزز قدرة المرأة على التصدي لقضايا الصحة والاقتصاد وغيرها مما يؤثر في رفاه أسرتها، كما أن الصحة الانجابية من المجالات الحاسمة، إذ تعاني النساء في العالم كله من مضاعفات أثناء الحمل والولادة، بينما تواجه بعضهن مخاطر عمليات الاجهاض السرية.

٢٥ - وتابع كلامه قائلا إن المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا عن المسائل الاجتماعية، لا سيما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قد شكلت خطوة كبرى الى الأمام في مجال حقوق المرأة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وعلى الحكومات أن تأخذ على عاتقها المسؤولية الأساسية عن الوفاء بالالتزامات التي تتعهد بها في تلك المؤتمرات، مع توفير الأمم المتحدة الدعم للمبادرات المتخذة على الصعيد الوطني.

٢٦ - واستطرد قائلا إن سيراليون قد خرجت مؤخرا من ٣٠ عاما من حكم الحزب الواحد والديكتاتورية العسكرية، وإن الحكومة الجديدة المنتخبة بصورة ديمقراطية ملتزمة بأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالنهوض بالمرأة. ولأجل هذه الغاية أنشأت وزارة لشؤون الجنسين والأطفال. وتوسعت وزارة الصحة في تدريب العاملين في المهن الطبية وتقوم ببناء مراكز صحية جديدة بهدف جعل خدمات الرعاية الصحية الأولية في متناول أيدي نحو ٧٠ في المائة من السكان. وأضاف أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أسهم إسهاما مهما في خفض معدل وفيات الأمهات بزيادة ما يوفره من وسائل منع الحمل ورفع درجة الوعي بالصلة بين تنظيم الأسرة والتنمية. وفضلا عن ذلك اضطلعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بأعمال قيمة في ميدان التحصين ضد الأمراض.

٢٧ - وأعرب عن أسفه لأن الجماعات المسلحة ما زالت تمارس نشاطها في بعض مناطق البلد، مما يجعل البرامج الإنمائية مقصورة على العاصمة والمنطقة المحيطة بها وعواصم الأقاليم. واختتم حديثه قائلا إن المفاوضات مستمرة بين الحكومة وجماعات المتمردين، وحيث أن نهاية النزاع تلوح في الأفق فهو يناشد أجهزة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية مساعدة بلده في عملية التعمير.

٢٨ - السيدة إدواردز (جزر مارشال): قالت إن المرأة في جزر مارشال، شأنها شأن نظيراتها في البلدان النامية الأخرى، تفتقر الى الفرص في ميادين التعليم والعمل، وتمثيلها في معترك السياسة المحلية والوطنية أقل مما يجب، وإن كانت ثمة مكاسب إيجابية تتحقق ولكن ببطء. ومضت تقول إن حكومتها تعترف بأن النهوض بالمرأة يجب أن يكون عنصرا مركزيا في جميع الاستراتيجيات الإنمائية، وإن التعليم حيوي لأنه

يمكّن المرأة من الحصول على عمل ومن إدارة ثمار جهودها بكفاءة أكبر، مما يعود بالفائدة على تنمية الأسرة والمجتمع والوطن.

٢٩ - وأكدت أن حكومتها ملتزمة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد بدأ العمل في ميداني التدريب المهني وتنظيم الأسرة، بينما تتلقى النساء والفتيات بالجزر الخارجية المساعدة في تسويق إنتاجهن من السلع في الخارج وفي توسيع مهاراتهن التقليدية من خلال تطبيق التكنولوجيا السليمة من الوجهة البيئية.

٣٠ - واستطردت قائلة إن الكثيرات من النساء والفتيات في جزر مارشال قد تعرضن للإشعاع وإن عددا متزايدا منهن يمتن بالسرطان. وناشدت المجتمع الدولي أن يعترف بمحنتهن ويوفر المساعدة التقنية التي يحتاجها بلدها في التصدي لمشكلة التلوث. وأعربت عن ترحيبها بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأشادت بالبلدان التي صدقت عليها، قائلة إن شعوب العالم لن تطمئن الى مستقبل آمن حتى يكون الترابط بين نزع السلاح والبيئة والصحة وحقوق الإنسان معترفا به من الجميع.

٣١ - السيدة إيشمامبيتويا (قيرغيزستان): قالت إن حكومتها، وفقا للالتزامات التي أخذتها على نفسها في مؤتمر بيجين، قد كونت لجنة حكومية معنية بالمرأة والأسرة لصوغ استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة، استنادا الى إعلان ومنهاج عمل بيجين. وتتعاون اللجنة بهمة مع عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية.

٣٢ - وأضافت أن حكومتها تسلم بأهمية تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فخمس الوزراء في الحكومة من النساء، وهذا يفوق المتوسط العالمي بدرجة كبيرة، كما تهدف حكومتها الى كفالة أن تشغل النساء ٤٠ في المائة من مناصب صنع القرار بحلول عام ٢٠٠٠.

٣٣ - وأوضحت أن أقسى المشاكل الاجتماعية التي تواجهها قيرغيزستان هي بطالة المرأة. فما زالت المرأة رغم الجهود التي تبذلها حكومتها تمثل نحو ٦٠ في المائة من إجمالي العاطلين، والشابات هن المتضررات بصفة خاصة. وتابعت قائلة إن حكومتها في مواجهة الأزمة بدأت برامج لإيجاد فرص للعمل، وهي تساند أنشطة المرأة في إقامة المشاريع الخاصة. وقد أدت المستويات العالية للبطالة، بالإضافة الى الأسعار المتصاعدة والتخفيضات في برامج المعونة الاجتماعية التي صاحبت عملية التحول الى اقتصاد السوق، الى هبوط في معدل المواليد. ومع ذلك فإن معدل وفيات الرضع ما زال من أعلى المعدلات في بلدان رابطة الدول المستقلة، وهي إحصائية تدعو للأسف.

٣٤ - وقالت إن التمييز ضد المرأة كثيرا ما يبدأ في الطفولة، حيث تحرم البنت من الفرصة المتكافئة في الوصول الى الرعاية الصحية والتعليم. واستدركت قائلة إن تمثيل الفتيات في قيرغيزستان جيد بالفعل سواء في التعليم الثانوي أو العالي، وقد بدأت حكومتها مؤخرا برنامجا يهدف الى كفالة تلقي جميع الفتيات للتعليم الثانوي. وقد أعلن عام ١٩٩٦ العام الوطني للمرأة في قيرغيزستان، وسيعقد قريبا مؤتمر دولي

للمرأة في العاصمة، بيشكك، لتقييم إنجازات الشهور الإثني عشر السابقة. والمأمول مع اقتراب العام الوطني للمرأة من نهايته أن يكون عام ١٩٩٦ إيذانا بفجر عصر جديد من المساواة بين الرجل والمرأة.

٣٥ - السيد ري سونغ إل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن النهوض بالمرأة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي متلازمان، وإنه لا يمكن تحقيق أيهما دون الآخر، ومن ثم لا بد من أن تتناول جميع الجهود المبذولة لتعزيز حقوق المرأة مشاكل الفقر والمرض والأمية أولا. وأضاف أن الصعوبات التي تواجهها المرأة في البلدان النامية حادة بشكل خاص ولن يتم التغلب عليها حتى تتمتع هذه البلدان بالمساواة في القدرة على الوصول الى السوق العالمية.

٣٦ - وأضاف أنه على الصعيد الوطني، يجب أن تصدر الحكومات تشريعات لتحقيق تكافؤ الفرص وأن تخلق الظروف الاجتماعية اللازمة لتمكين المرأة من الإسهام في جميع مجالات الحياة إسهاما كاملا، وقال إن حملة تحرير المرأة كانت جزءا لا يتجزأ من كفاح بلده من أجل الاستقلال. وذكر أن أولى قوانين تكافؤ الفرص صدرت عام ١٩٤٦. واليوم تواصل المرأة أداء دور نشط في مجال السياسة، فنحو ٢٠ في المائة من نواب مجلس الشعب الأعلى من النساء. وتابع قائلا إن النظام الاشتراكي يفضي بصفة خاصة الى النهوض بالمرأة، وإن رعاية الطفل التي تمولها الدولة بالكامل لجميع الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة تعني أن للمرأة الحرية في أن تحيا حياة مستقلة.

٣٧ - واستطرد قائلا إن قضية الآلاف من "نساء المتعة" اللائي تعرضن للانتهاك من قبل الجنود اليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية لم تعالج بعد على نحو مرض. وحث الحكومة اليابانية على قبول المسؤولية عن ذلك العمل الفظيع وتقديم التعويض الكافي للضحايا.

٣٨ - السيد تيرنكويست (جزر البهاما): تكلم باسم الدول الـ ١٣ الأعضاء في الجماعة الكاريبية فأعرب عن قلقه لأن التمويل المتاح لبرامج المرأة لم يزدد إلا زيادة طفيفة على الصعيدين الوطني والدولي، بل انخفض فعلا في بعض الحالات. وأضاف أنه ينبغي البحث عن طرق مبتكرة لتوفير الموارد لهذه البرامج أو للإبقاء على مستويات التمويل الحالية.

٣٩ - ومضى يقول إنه يجب اتخاذ خطوات إضافية ضمن إطار متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة من أجل تعزيز قدرات شعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومكتب منسقة شؤون المرأة في الأمانة العامة، ذلك أن تجميد التوظيف ينبغي ألا يستخدم ذريعة للتقاعس عن العمل. وأضاف أن الجماعة الكاريبية ترحب بإنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وتتطلع قدما الى معرفة نتاج اجتماعاتها التي عقدت مؤخرا. وينبغي للجنة الثالثة أن تتصدى للثغرات وأن تضمن عدم وجود تكرار في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١.

٤٠ - وأضاف أن الضرورة تقتضي بذل جهود أكبر على الصعيد الوطني لصياغة خطط عمل وطنية حسب توصيات مؤتمر بيجين، ولتقديمها في حينها الى الأمانة العامة. والخطة النموذجية التي صيغت في المؤتمر دون الإقليمي لكبار الخبراء الحكوميين الذي عقد مؤخرا في بوخارست يمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد.

٤١ - وقال إن الجماعة الكاريبية ترحب بمشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية متابعة مؤتمر بيجين من خلال عقد الحوارات وحلقات العمل والمشاركة النشطة في عمل لجنة مركز المرأة. وهي ترحب أيضا بالحوار الدائر بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية عن كيفية زيادة فعالية مشاركة هذه المنظمات حتى عما هي عليه الآن.

٤٢ - واستطرد قائلا إن الجماعة الكاريبية عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ اجتماعا لمتابعة مؤتمر بيجين وصاغت خطة عمل على الصعيد دون الإقليمي. ومن بين الأولويات في هذه الخطة الحد من الفقر، وتمكين المرأة اقتصاديا، وصحة المرأة، ومنع استخدام العنف ضد المرأة، وتمكين المرأة سياسيا، واتقاء الكوارث والتأهب لها، وتعزيز الجهاز الوطني. وقد تم نشر إعلان ومنهاج عمل بيجين على نطاق واسع في الدوائر الحكومية للجماعة الكاريبية وفي المجتمع بوجه عام. وقامت حكومات الجماعة الكاريبية أيضا برعاية حلقات عمل وحلقات دراسية.

٤٣ - ومضى يقول إن كبار الوزراء في الحكومة والكيانات الوطنية المعنية بشؤون المرأة مسؤولون عن قضايا المرأة، وإن المرأة الكاريبية لديها إمكانية الوصول بحرية الى المناصب الرفيعة المستوى بكل من القطاعين العام والخاص. وأضاف أن بلدان الجماعة الكاريبية ممتنة لأمانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولجنة التعاون الإنمائي لمنطقة البحر الكاريبي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الدول الأمريكية، والكمنولث، والجماعة الكاريبية، لما توفره من دعم لأنشطة المتابعة التي تضطلع بها تلك البلدان.

٤٤ - وأضاف أن الجماعة الكاريبية ترحب بتحقيق معدل إجمالي قدره ٣٥,٢ في المائة في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي بالأمانة العامة، غير أنه يجب بذل جهود أكبر للوصول الى هدف مشاركة المرأة بنسبة ٢٥ في المائة في الوظائف التي هي على مستوى صنع القرار وبنسبة ٥٠ في المائة من مجموع الوظائف. ومضى يقول إن بلدان الجماعة الكاريبية، كما سبق أن أشارت أثناء الدورتين السابقتين للجمعية العامة، تشعر بالقلق إزاء مستوى التمثيل المنخفض لنساء الجماعة في الأمانة العامة، وتأمل أن يتم علاج هذه الحالة وأن تُرقّى نساء الجماعة الكاريبية العاملات بالأمانة العامة بالفعل الى مناصب المستويات العليا.

٤٥ - واستطرد قائلا إن الجماعة الكاريبية تؤيد بقوة عقد دورة إضافية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٧ لمعالجة المتراكم من التقارير الدورية. ويتعين توفير الموارد لعقد دورة للفريق العامل أثناء الدورة المفتوح باب العضوية المعني بالبروتوكول الاختياري تعقد بالتوازي مع الدورة

الحادية والأربعين للجنة مركز المرأة، وقد يرغب رئيس اللجنة الثالثة في هذا الصدد في أن يبعث رسالة الى رئيس اللجنة الخامسة تنقل رغبة اللجنة الثالثة الشديدة في انعقاد تلك الاجتماعات. وليس من السابق لأوانه البدء في تنظيم المناقشات وحلقات العمل والحلقات الدراسية على كلا الصعيدين الوطني والدولي تمهيدا لمداولات لجنة مركز المرأة في عام ١٩٩٧.

٤٦ - السيدة العوضي (الكويت): قالت إن الدستور الكويتي يكفل للمرأة حق العمل وحقها في اختيار العمل الذي تؤديه، وإن المرأة كانت تمثل ٣٠ في المائة من قوة العمل تقريبا في عام ١٩٩٦. واستدركت قائلة إن دور المرأة في التنمية وفي خدمة المجتمع ليس قاصرا على العمل بأجر، بل يشمل الخدمات الاجتماعية والطوعية.

٤٧ - وأضافت أن الدستور يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات، ويوفر للمرأة الضمانات القانونية لحقها في التعليم والعمل. واستدركت قائلة إن الأمر متروك للهيئات التشريعية المحلية لوضع الترتيبات المناسبة للظروف السائدة. وقد أكدت الخطط الإنمائية منذ منتصف السبعينات دور المرأة النشط في التنمية ومشاركتها في قوة العمل في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وشملت خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٩-٢٠٠٠ عددا من سياسات التنمية الاجتماعية التي تشدد على مسؤولية كلا الوالدين عن رعاية الأسرة، مع التركيز بوجه خاص على أهمية دور المرأة كأم.

٤٨ - ومضت تقول إن المرأة الكويتية تعرضت أثناء الاحتلال العراقي للكويت لعدد من الإساءات، الأمر الذي نجمت عنه مشاكل نفسية واجتماعية، وقد استمرت هذه المشاكل بعد التحرير بالنسبة للنساء اللائي إما قتل أزواجهن أو ظلوا رهن الاعتقال في السجون العراقية، والحالة تتفاقم نتيجة للماطلة العراقية.

٤٩ - السيد الدوسري (البحرين): قال إن بلده يعتقد أن مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، من حيث اتصالها بكرامة المرأة ورفاهيتها، أساسية لتحقيق التنمية. فإزالة الفقر والتخلف، وتحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية تتطلب مشاركة المرأة في العملية الإنمائية الشاملة.

٥٠ - وأضاف أن البحرين قد سعت جاهدة لتحقيق هذه المشاركة عن طريق خططها الطويلة والقصيرة الأجل في ميادين التعليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والإسكان والإعلام والتنمية والصناعة. وقد نما دور المرأة النشط في أعمال ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مر العقود الثلاثة الأخيرة نموا كبيرا. وذكر أن ثمة تعاونا وثيقا بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي في إعداد وتمويل مشاريع التنمية والرعاية الاجتماعية والإعلام والمشاركة فيها.

٥١ - وقال إنه قد تم بذل جهود لدعم مشاركة المرأة على كافة الأصعدة بما يتفق مع مبادئ تكافؤ الفرص وعدم التمييز في مختلف الميادين التعليمية والاقتصادية والاجتماعية. وقد وصلت المرأة في القطاع الخاص إلى المناصب التنفيذية والإدارية في بعض المصارف والشركات الكبيرة، بل وهناك مؤسسات تجارية كبيرة تشارك فيها المرأة بوصفها مستثمرة أو مديرة.

٥٢ - وتابع قائلا إن ثمة برامج قد وضعت لتعزيز مهارات المرأة وإن المشاريع في ميادين مثل صناعة الثياب والحرف اليدوية قد أوجدت فرص عمل مناسبة، وذلك بهدف مكافحة الفقر. كما وضعت برامج للتثقيف الغذائي والصحي وقدمت المساعدة الاجتماعية، وكان هناك مشروع لتنمية قدرات القيادات النسائية ليعملن بمثابة حلقة وصل بين الخدمة الاجتماعية للعملاء والسلطات المحلية. واستطرد يقول إن معهد البحرين للتدريب يدرب الفتيات للعمل في المنشآت التجارية والصناعية، وإن هناك برامج حكومية أخرى كثيرة مشابهة. وقد شملت أنشطة المنظمات غير الحكومية مشروعا لإنتاج الورق من جريد النخيل، ومركز وثائق ومعلومات للمرأة، ومدرسة للأطفال المعوقين، ودار حضانة للأطفال المكفوفين، ومركزا لتنمية السمع والكلام، وبحوثا في المسائل المتعلقة بالمرأة والطفل.

٥٣ - وأضاف أن الدولة، مواكبة منها للتطورات العالمية وعملا على صيانة التقدم الذي أحرزته المرأة، أصدرت تشريعات لحماية حقوق كل من الجنسين في جميع الميادين. فالتشريع يحمي المرأة العاملة، سواء كانت مواطنة أو مغتربة، خاصة فيما يتعلق بالأمومة والأجور وشروط الخدمة وظروف العمل، كما يحميها من جميع صور العنف وذلك وفقا للشريعة الإسلامية.

٥٤ - وقال إن البحرين على اقتناع بأن الضمانات التي توفرها القوانين الوطنية لحماية المرأة من الأمور المتعلقة بممارسة الدولة لسيادتها. ومن ثم فهي تأمل أن تتوصل الجمعية العامة إلى توافق في الآراء بشأن مسألة حماية المرأة العاملة على نحو يتناسب مع مبدأ سيادة الدولة كما هو وارد في الميثاق.

٥٥ - السيد خريسكوف (الاتحاد الروسي): قال إن عملية متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ينبغي أن تعزز النهج المتوازن الذي تبدى في ذلك المنتدى، مع مراعاة مصالح جميع فئات البلدان، بما فيها الدول ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأضاف أن التنفيذ الناجح للإعلان ومنهاج العمل وللخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ سوف يتوقف على التعاون بين مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وأعرب عن أمله في أن تبرهن اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين على أنها آلية فعالة ودينامية للتنسيق. وأضاف أن تقرير الأمين العام عن النهوض بالمرأة من خلال منظومة الأمم المتحدة وفي برامجها (A/51/180) يتضمن عددا من الاقتراحات القيمة التي ينبغي وضعها موضع التطبيق بشأن تنفيذ منهاج العمل.

٥٦ - وأضاف أن أربعة من بين مجالات الاهتمام الحاسمة الـ ١٢ التي حددها منهاج العمل ذات صلة خاصة بالاتحاد الروسي. فقد اعتمدت حكومته في الآونة الأخيرة إطارا مفاهيميا بشأن النهوض بالمرأة يلخص

استراتيجياتها في تلك المجالات الرئيسية، وهي ترقية المرأة إلى مناصب صنع القرار؛ والمساواة في سوق العمل؛ وتحسين الرعاية الصحية للمرأة؛ ومنع استخدام العنف ضد المرأة. وقد اعتمدت حكومته فيما بعد، استنادا إلى بيان السياسات العامة، خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة وتعزيز دورها في المجتمع بحلول عام ٢٠٠٠. وأنشئت لجنة مشتركة بين الإدارات للإشراف على تنفيذ خطة العمل. وقد وقع رئيس الاتحاد الروسي مؤخرا مرسوما يهدف إلى زيادة تمثيل المرأة في الحكومة الاتحادية وفي هيئات صنع القرار في جميع أنحاء الاتحاد الروسي.

٥٧ - ومضى يقول إن لجنة مركز المرأة ستلعب دورا رئيسيا في متابعة مؤتمر بيجين، وقد لاحظ مع الارتياح قرار اللجنة أن تعيد النظر في أساليب عملها، وهو يتطلع إلى مساعدة أعضاء مكتب اللجنة وشعبة النهوض بالمرأة في أعمال التحضير للدورة الحادية والأربعين للجنة. وشدد على ضرورة أن يواصل الفريق العامل التابع للجنة والمنشأ للنظر في وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مداولاته. وقال إنه يرى أن وجود بروتوكول اختياري سيكون وسيلة فعالة لمنع التمييز ضد المرأة وكفالة التكافؤ الفعلي. وأعلن عن ترحيب وفده باعتراف اللجنة في دورتها الأربعين، في الفرع الرابع (البعد الإقليمي) من مشروع القرار الثاني (متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة)، بالصعاب المحددة التي تواجه المناطق المختلفة في تنفيذها لمنهاج عمل بيجين. وقد كانت تلك المسألة موضوعا لاجتماع عقد مؤخرا على المستوى دون الإقليمي لخبراء من بلدان وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وهو أول حدث من هذا النوع ينظم تحت رعاية الأمم المتحدة. ورحب بهذا الدليل على قلق المجتمع الدولي إزاء المشاكل الخاصة التي تواجه المرأة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥٨ - السيد المعلا (الإمارات العربية المتحدة): قال إن المجتمع الدولي قد شرع في الأعوام الأخيرة في إعداد خطط للنهوض بالمرأة تتفق مع الآمال العصرية في التقدم العالمي صوب مجتمعات يؤدي فيها الرجل والمرأة أدوارا متكاملة ونشطة من أجل تلبية احتياجات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية.

٥٩ - واسترسل يقول إنه رغم الأهمية الخاصة التي أولتها الأمم المتحدة لقضايا المرأة طوال العقدين الماضيين، فإن الجهود المبذولة لم تسفر بعد عن التغيير النوعي المأمول في حالة المرأة، خاصة في البلدان النامية التي نجد المرأة فيها أشد ما تكون معاناة من الفقر والأمية وأعمال العنف والمنازعات الإثنية والإقليمية.

٦٠ - وأضاف أن عدم كفاية الموارد وعدم الاستقرار الاقتصادي قد منعا البلدان النامية من تنفيذ خطط وطنية منهجية لتعليم المرأة وتدريبها، وأنه لذلك يحث المجتمع الدولي على تقديم المزيد من المساعدة لتلك البلدان من أجل معاونتها على توفير الفرص المتكافئة للرجل والمرأة للمشاركة في الجهود المبذولة لإزالة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة. وقال إن ذلك يستدعي تعزيز الطاقة الإنتاجية للمرأة وتمكينها من الوصول إلى رأس المال، والمساعدة التقنية، والتدريب، وغير ذلك من احتياجات التنمية المستدامة.

٦١ - وواصل كلامه قائلا إن نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لبت رغبة المجتمع الدولي في برنامج شامل للعمل الجماعي الدولي لتغيير الحالة السائدة للمرأة في كثير من بقاع العالم مع مراعاة المفاهيم والمبادئ الدينية والقيم الروحية التي تلعب دورا كبيرا في حياة الشعوب وفي كفالة استقرارها.

٦٢ - وأتبع ذلك بقوله إن المنظمات غير الحكومية قد أدت دورا بارزا في بحث حالة المرأة والدعوة لإصدار تشريعات وإقامة آليات لتعزيز النهوض بالمرأة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٦٣ - وأردف يقول إن الإمارات العربية المتحدة، وهي تتصرف وفقا لمبادئ الدستور المستمد من الشريعة الإسلامية، ووفقا لتقاليدها الخاصة وحضارتها الإسلامية العربية، كانت دائما تشجع على المساواة بين الرجل والمرأة، ولا سيما في بعض الأمور كالأهلية القانونية، وامتلاك العقارات وإدارتها، واختيار المهنة والوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وقد سنت تشريعات تضمن الحقوق الدستورية للمرأة، داخل إطار قوانين العمل والضمان الاجتماعي، وتشجع مشاركتها في مناصب صنع القرار بالمؤسسات الاتحادية، وتسبغ عليها مزايا بما يتفق مع وضعها في العمل واحتياجاتها المتعلقة برعاية الأطفال، وقد كفلت تشريعات أخرى حقوق المرأة الأجنبية العاملة في البلد.

٦٤ - وذكر أن التزام الإمارات العربية المتحدة بتعزيز دور المرأة في التنمية قد انعكس في معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل، التي ارتفعت من ٥,٣ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٦,٣ في المائة في عام ١٩٩٠، وقد استمر ذلك الاتجاه أثناء التسعينات، كما حدثت زيادة في أعداد النساء الملتحقات بالمهن غير التقليدية. واستطرد قائلا إن الدولة، بالنظر إلى الدور البارز الذي تلعبه المرأة في الأسرة المعيشية، قد زادت من عدد مراكز رعاية صحة الأم والطفل، ورياض الأطفال، وأندية الفتيات، ومراكز التنمية الاجتماعية، والمراكز الصحية للمرأة. وهي تنوي أن تصوغ برامج جديدة لتعليم المرأة القراءة والكتابة، وأن تشجع التدريب التقني والمهني للمرأة وإنعاش الحرف اليدوية، خاصة في المناطق الريفية. واستخدمت الدولة أيضا وسائط الإعلام الجماهيري من أجل تثقيف المرأة في شؤون رعاية الطفل والأسرة المعيشية، وتعزيز دورها في حماية البيئة ومكافحة المشاكل الاجتماعية.

٦٥ - وقال إن الدولة ساندت المنظمات النسائية الوطنية من خلال الاتحاد العام للمرأة، الذي تولى مسؤولية تناول مختلف قضايا المرأة وتنفيذ الأنشطة الاجتماعية والثقافية وأعطى المرأة فرصة للمشاركة في الأنشطة الإقليمية والدولية ذات الصلة.

٦٦ - وشدد على أنه لأجل الاستفادة من الدور الهام الذي يمكن للمرأة أن تؤديه في الجهود الجماعية الدولية يتعين على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المؤسسات الدولية إصلاح إجراءاتها القائمة واستحداث برامج وأنشطة لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار وفي وضع الاستراتيجيات العالمية وتنفيذها.

٦٧ - السيدة إيللو (النيجر): قالت إن المرأة في النيجر وسائر البلدان الأفريقية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة في المناطق الريفية، حيث تعمل ١٧ ساعة في المتوسط يوميا في كثير من الأحيان. واستدركت تقول إن قيمة عملها لا يعترف بها، وإن حالة المرأة في النيجر لم تتحسن رغم الوعود الكثيرة التي يقطعها السياسيون على أنفسهم. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، من بينها المواقف الاجتماعية التي تكرس السيطرة على المرأة؛ والأمية بين النساء (٩١ في المائة من النساء أميات)؛ وعدم مراعاة أدوار المرأة واحتياجاتها ومسؤولياتها بصورة جدية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ والأولوية التي تولى للحلول التقنية لمشاكل المرأة؛ وتهميش المرأة في الهيئات السياسية، رغم أن المرأة تمثل نسبة هائلة من الناخبين. ففي عام ١٩٩٥ كان ٥ من بين ٨٣ نائبا و ٤ من بين ٢٨ وزيرا من النساء. وفي الوقت الراهن لا يزيد عدد الوزيرات في الحكومة عن ٤ من بين ٢٥ وزيرا.

٦٨ - واستطردت قائلة إن نساء النيجر يعملن، في سياق نظام ديمقراطي جديد، على وضع سياسة وطنية للنهوض بالمرأة وتنفيذها. وقد صيغت خطة عمل لمدة ثلاث سنوات تراعى فيها توصيات إعلان بيجين. وللخطة ١٣ هدفا من بينها تحسين تعليم المرأة. وذكرت أن مراعاة المرأة في العملية الديمقراطية ستكون فوق ذلك مكسبا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية ككل، بيد أن تنفيذ خطة العمل متوقف بسبب الأزمة المالية غير المسبوقة في النيجر. ومن ثم فإن وفدها يشعر بالقلق إزاء خفض موارد المنظمة المخصصة للأنشطة الإنمائية.

٦٩ - وأعربت عن تأييد وفدها الكامل لجهود الأمين العام من أجل متابعة منهاج عمل بيجين. وذكرت أن وفدها يرحب بجهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ويأمل أن يضاعف جهوده لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية للمرأة الأفريقية. كما أعربت عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به الجمعيات والمنظمات النسائية غير الحكومية بالنيجر في سبيل تحسين الظروف المعيشية للشعب، وللمرأة بصفة خاصة. فقد ساعدت المنظمات غير الحكومية، مثلا، على إنشاء مدرسة صغيرة في قرية خارج نيامي لتوفر على الأطفال مشقة قطع مسافة طويلة سيرا إلى المدرسة.

٧٠ - السيدة غريسون (البنك الدولي): أشارت إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ (الفرع الثامن) ومناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الداعية إلى تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقالت إن البنك الدولي، استجابة لهذه المناشدات، سيرعى منتدى مفتوح باب العضوية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر مع مدير فريقه المعني بالتحليلات والسياسات المتعلقة بنوع الجنس.

٧١ - وأضافت أن البنك الدولي شارك في الأسبوع الماضي في أول اجتماع للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وترأس فرقة العمل المعنية بالبيئة المواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي إحدى ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات أقامتها لجنة التنسيق الإدارية لمتابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية. ولما كان النهوض بالمرأة جزءا لا يتجزأ من العملية الإنمائية فإن فرقة العمل تضع نصب أعينها في أعمالها مؤتمر بيجين والمنظور المتعلق بنوع الجنس.

٧٢ - وتابعت قائلة إن وحدة البنك الدولي لرصد الفقر والقضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين تستعرض جميع مشاريع البنك الجديدة التي تمت الموافقة عليها لتحديد ما إذا كانت تشتمل على عناصر خاصة تفيد المرأة أو تعالج القضايا المتعلقة بنوع الجنس معالجة مباشرة. والمقدر أن ٢٨ في المائة من عمليات إقراض البنك الدولي في السنة المالية ١٩٩٥ قد اشتملت على إجراءات تتعلق تحديدا بنوع الجنس وأن ٩ في المائة أخرى منها قد ناقشت قضايا متعلقة بنوع الجنس. وأضافت أن تحليل التباينات بين الجنسين في سبيله لأن يصبح أيضا جزءا أساسيا من تصميم استراتيجيات المساعدات القطرية التي يجري إعدادها دوريا لجميع البلدان المقترضة.

٧٣ - وقالت إن بعثات البنك الدولي المقيمة في أفريقيا تعقد اجتماعات دورية للتشاور مع المنظمات غير الحكومية من أجل إشراكها في عملية رسم السياسات الوطنية. وقد تم تعيين منسقين للمنظمات غير الحكومية في جميع البعثات المقيمة بأمريكا اللاتينية، كما بدئت عملية مماثلة في آسيا، أما في أوروبا وآسيا الوسطى فيتعاون البنك مع الجماعات النسائية النشطة في مجالات البيئة، وممارسة الأعمال الحرة، وفرص العمل، وتعريف برامج شبكات الأمان الاجتماعي.

٧٤ - وأعلنت أن النسبة المئوية للقروض التي يقدمها البنك الدولي في مجالات السكان والصحة والتغذية والتعليم قد ارتفعت من ١,٤ في المائة إلى ٥,٣ في المائة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥، وأن عدد المشاريع التي يمولها في هذه المجالات قد ارتفع من ٨ في السنة المالية ١٩٨٥ إلى ٢٦ في السنة المالية ١٩٩٥. وأضافت أن الإقراض للتعليم قد ازداد في نفس الفترة من ٦,٤ في المائة إلى ٩,٩ في المائة من إجمالي إقراض البنك، وأن سبعة وعشرين مشروعا تعليميا تم تمويلها في السنة المالية ١٩٩٥.

٧٥ - ومضت تقول إنه جرى تركيز اهتمام متزايد على الاحتياجات الصحية والتعليمية المحددة للمرأة والفتاة. وقد ساعدت مساهمة نقدية قدرها ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قدمها البنك الدولي إلى الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا على إنشاء مرفق تمويل لمؤسسات التمويل المؤهلة التي تقدم مبالغ صغيرة. وسيساعد البرنامج، الذي وضع أساسا من أجل البلدان التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، على تعزيز قدرة مؤسسات الخدمات المالية التي تتعامل مع أفقر قطاعات المجتمع، المؤلفة بصفة رئيسية من النساء، ولذلك فالمنتظر أن تكون النساء الممارسات للأعمال الحرة هن المستفيدات الرئيسيات من البرنامج.

٧٦ - واختتمت بقولها إن في البنك الدولي ثلاث نساء يشغلن منصب نائب الرئيس، كما تشغل المرأة وظائف أخرى عالية المستوى، وإن النسبة المئوية للنساء في المناصب الإدارية والفنية العليا قد زادت أيضا بدرجة كبيرة. وحيث أن تمثيل المرأة في البنك كان دون المستوى المطلوب في عام ١٩٩٥، فقد عين موظف تعيينات ليتولى تكوين شبكات للتوظيف الخارجي. ويقوم مستشار أقدم معني بقضايا المرأة عين في عام ١٩٩٢ بتنظيم اجتماعات يتاح فيها للنساء أن يتبادلن الأفكار والمعلومات، كما أتيحت أيضا ترتيبات لمساعدة المرأة على تحقيق التوازن بين حياتها الأسرية والمهنية، من بينها مرونة ساعات العمل.

٧٧ - السيدة إلياس (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): قالت إن المجلس التنفيذي لليونيسيف قد قرر في معرض متابعته لمؤتمر بيجين التركيز على تعليم البنات، وصحة المراهقة والمرأة، وحقوق الطفل والمرأة، وإن إطار العمل الذي وضعته اليونيسيف لتعليم البنات يسعى الى تقليص التفاوتات بين الجنسين في التعليم عن طريق أنشطة يضطلع بها على الصعيدين العالمي والوطني. أما على الصعيد الوطني فاليونيسيف تساعد على كفالة إدماج تعليم البنات في النظام التعليمي الأوسع، وعلى اتباع نهوج متنوعة، بما فيها التعليم غير النظامي والتعليم عن بعد. وتضطلع اليونيسيف بالتنسيق بين الأنشطة التي يقوم بها المانحون والأنشطة الوطنية لتعليم البنات في ١٩ بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٧٨ - وأضافت أن اليونيسيف تسعى في مجال الصحة الى زيادة فرص الفتاة والمرأة في الوصول الى المعلومات، والى خفض معدلات وفيات الأمهات، وقد تم تحديد هذين الموضوعين كأولويتين في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتقوم اليونيسيف ومعهد جامايكا للتخطيط حاليا بتقييم البرامج المتعلقة بحمل المراهقات والتدريب على المهارات وتنمية احترام الذات لدى البنات. كما تعالج اليونيسيف موضوع ختان الإناث باعتباره قضية من قضايا المرأة الصحية وانتهاكا لحقوقها في آن واحد، وجار على نحو متعدد الأطراف تنفيذ خطط للقضاء على ممارسة ختان الإناث في إريتريا، وبوركينا فاصو، والسودان، والصومال، وكينيا، ومصر.

٧٩ - وأشارت الى عدد من الأنشطة الرامية الى تعزيز حقوق الطفل والمرأة فقالت إن ثمة تحالفات شكلت في غيانا لزيادة الوعي بالعنف الموجه ضد المرأة، وفضلا عن ذلك تسعى منظمات المرأة والطفولة الى إقامة صلات بين اتفاقية حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. كما يحاول المكتب الإقليمي لليونيسيف للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز هذا التكامل بين الاتفاقية واللجنة. وبموجب هذا المشروع سوف تدمج حقوق المرأة والطفل ضمن مناهج كليات الحقوق في خمسة بلدان. وعلى الصعيد العالمي، سوف تعقد مشاورات بين أعضاء كل من لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في مصر في تشرين الثاني/نوفمبر.

٨٠ - وأضافت أن اليونيسيف قد شاركت في المؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي عقد مؤخرا في ستوكهلم. وقد شددت المديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة كارول بيلامي، في الكلمة التي وجهتها الى المؤتمر، على أن البنت هي الضحية الرئيسية للاستغلال الجنسي للأطفال، بسبب المركز المتدني للبنت والمرأة في المجتمع. وأضافت أن اليونيسيف تتفق مع التوصية الواردة في دراسة للأمم المتحدة أجريت مؤخرا عن تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال بشأن ضرورة النظر الى العنف القائم على نوع الجنس باعتباره انتهاكا يستهدف المرأة والبنت لأسباب سياسية واستراتيجية وباعتباره جريمة ترتكب ضد السلامة البدنية والكرامة الانسانية للفرد. وتوافق اليونيسيف أيضا على ضرورة إيلاء أولوية للاحتياجات الخاصة للمراهقات اللواتي يرأس عدد كبير منهن أسرا معيشية.

٨١ - وتابعت قائلة إن المجلس التنفيذي اعتمد في أوائل ١٩٩٦ بيان مهمة يؤكد من جديد التزام المنظمة بالنهوض بالمرأة عن طريق تعزيز المساواة في الحقوق للمرأة والبنت في برامجها القطرية ومساندة مشاركتهما الكاملة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهما. وأضافت أن تنفيذ منهاج عمل بيجين جزء لا يتجزأ من أهداف اليونيسيف للتنمية البشرية المستدامة. وتتبع اليونيسيف، في دمجها للمنظور المتعلق بنوع الجنس في صلب سياساتها وبرامجها، منظور التمكين ودورة الحياة الذي يتمسك به منهاج العمل، كما تقيم صلة بين حقوق المرأة وحقوق الطفل في سياق مواضيع المساواة والتنمية والسلام.

٨٢ - السيد جيسن - بيترسن (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): قال إن مفوضية شؤون اللاجئين تركز جهودها لدى تنفيذها منهاج عمل بيجين على قضايا استخدام العنف ضد المرأة، والمرأة والمنازعات المسلحة، وحقوق المرأة، وذكر أن مفوضية شؤون اللاجئين نظمت في شباط/فبراير ١٩٩٦ ندوة عقدت في جنيف عن العنف والاضطهاد القائمين على أساس نوع الجنس شجعت على وضع مبادئ توجيهية لمساعدة البلدان التي تمنح حق اللجوء للإناث من ضحايا الاضطهاد القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك ختان الإناث. وقد أتمت حتى الآن استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية صياغة مبادئ توجيهية. وبالاضافة الى ذلك يوزع على المكاتب الميدانية لمفوضية شؤون اللاجئين دليل للاجئات للتدريب على الوعي بالحقوق بغية منع أعمال العنف الجنسي. كما أن المفوضية قد أصدرت في العام الماضي مبادئ توجيهية بشأن منع أعمال العنف الجنسي ضد اللاجئات وأساليب الرد عليها.

٨٣ - واستطرد قائلا إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الصحة الإنجابية للمرأة، وإنها عينت في هذا الصدد مسؤولا للصحة الإنجابية للقيام بتنسيق الأنشطة.

٨٤ - وأضاف أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تصدت في الأعوام الخمسة الأخيرة لأعمال العنف على نطاق هائل في يوغوسلافيا السابقة وفي منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا. وقد أقامت بالاشتراك مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هياكل مجتمعية لإسداء المشورة فيما يتعلق بالصدمات الشديدة، والعناية بالصحة والصحة الإنجابية، والدعم النفسي - الاجتماعي والرعاية المجتمعية وإعادة التأهيل للناجيات من أعمال العنف. وهي تدعم أيضا أنشطة صغيرة مدرة للدخل في برامجها لإعادة إدماج اللاجئات والمشردات والعائدات في المجتمع. وقد أنشئ صندوق خاص لمبادرات المرأة البوسنية من أجل البوسنيات المشردات، ويقدم هذا الصندوق للمرأة المشتغلة بالأنشطة الاقتصادية مساعدات لبرامج الائتمانات الصغيرة، ولتطوير المشاريع الصغيرة، والتدريب، ورعاية الأطفال والمسنين. وأوضح أن النساء البوسنيات ورابطاتهن استشرن فحددن عددا من مجالات الاهتمام الحيوية، وقد أبلغن المفوضية أيضا عن حدوث ارتفاع في حالات العنف العائلي لا عهد للبوسنة بمثلها من قبل.

٨٥ - وأعلن أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استنادا الى النموذج المطبق في البوسنة والهرسك، بصدد انشاء خدمات للناجيات من الإبادة الجماعية في رواندا. وهذا البرنامج سيفيد النساء اللائي لا

يرافقهن أحد والناجين من الإبادة الجماعية، لا سيما الفتيات الصغيرات والنساء منهم. وقد وفر بالفعل المساعدة على إشراك المرأة في الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية، مثل التدريب على المهارات من أجل إدرار الدخل في الزراعة، وتربية الحيوان، وصيد الأسماك، وتجهيز الغذاء، وإدارة الأعمال. كما يقدم المشورة للنساء والفتيات المصابات بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأضاف أن الجوانب الأعم للبرنامج المطبق في رواندا تشمل التثقيف القانوني والتدريب على الوعي بالحقوق، ولم شمل الأسر، وإيجاد المأوى للمشردين، والدعم النفسي - الاجتماعي، والتعليم والتدريب المهني. وقد تلقت رابطات نسائية مجموعها ٥٧ رابطة مساعدات في شكل منح وقروض صغيرة من خلال اتفاق من الباطن مع وزارة شؤون المرأة. وتأمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إقامة برنامج استخدام قروض دوارة خلال عام ١٩٩٧. إلا أن من دواعي الأسف أن محدودية الموارد قد جعلت من المستحيل على المفوضية مساعدة جميع النساء في المنطقة، اللائي يشكلن ٧٠ في المائة من عدد السكان. والمفوضية السامية إذ تخشى أن تزيد التطورات المأساوية الأخيرة من تفاقم محنة اللاجئات والأطفال اللاجئين، قد ناشدت المتقاتلين أن يحترموا حياة جميع الضحايا الأبرياء، وبخاصة النساء والأطفال.

٨٦ - وأضاف أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عرضت في الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين التابعة للجنة التنسيق الادارية، الذي عقد في الأسبوع السابق، أن تضطلع بتنسيق التحضير لمناقشة بشأن المرأة في عملية السلام، وحل المنازعات، واستخدام العنف ضد المرأة. وحيث أن الأغلبية الساحقة من السكان اللاجئين مكونة من النساء والأطفال، من الواجب إشراك المرأة في المراحل الأولى لإقامة المخيمات وإدارتها، كما يجب أن تصبح المرأة جزءا من هياكل القيادة والإدارة في مواقع اللاجئين.

٨٧ - وقال إن فريقا مرجعيا معنيا بالمهاجرات تابعا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برئاسة نائب المفوضية السامية هو المسؤول عن تنفيذ منهاج عمل بيجين. وقد نظر الفريق حتى الآن في مشاركة اللاجئات على جميع مستويات إدارة الغذاء وتوزيعه في مخيمات اللاجئين. ومن شأن الفريق المرجعي أيضا أن يوفر التدريب على تحليل التباينات بين الجنسين لجميع الموظفين الفنيين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولشركاء المفوضية في التنفيذ. وقد عقدت حتى الآن ١٠١ حلقة عمل تدريبية في ٤٦ بلدا. وسوف يتضمن البرنامج في المستقبل القريب عنصر تخطيط للتوعية بوضع الجنسين وإطارا لتمكين اللاجئين، يقصد بهما تجنب خلق متلازمة الإعالة التي يعامل اللاجئون وفقا لها كمستفيدين سلبيين. ومن المنتظر أيضا من موظفي المفوضية ومن الشركاء التنفيذيين أن يمتثلوا للسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة باللاجئات، وذلك بدمج الشواغل المتعلقة بوضع الجنسين في صلب عملياتهم.

٨٨ - واختتم كلمته بقوله إن السيدة أوغاتا، المفوضة السامية، قد استحدثت تدابير خاصة لزيادة عدد النساء في المفوضية الى النسبة المستهدفة التي حددتها الجمعية العامة وهي ٣٥ في المائة. ونتيجة لذلك ازداد عدد النساء من ٣٢ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الى ٣٧,١ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وجار إيفاد موظفات مؤهلات تأهيلا مناسبا للعمل في الميدان حيث تتعرض اللاجئات للخطر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠